

الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال وعلاقته ببعض المتغيرات

Social intelligence of fraudulent and swindling criminals and its relationship to some variables

مساوي حسان^{*1}¹ جامعة سطيف 2 (الجزائر)، ha.messaoui@univ-setif.dz

تاريخ النشر 2021/11/29

تاريخ القبول: 2021/10/22

تاريخ الاستلام: 2021/05/23

ملخص:

Abstract :
The research aimed to determine the level of social intelligence in a sample of fraudulent and swindling criminals. The study was conducted on a sample consisted of (30) detainees held in the Prevention Facility of Khamis Miliana, Intentionally selected, the social intelligence scale was applied. The results showed that there are high scores on social intelligence scale, The results showed that the group scored high on the social intelligence scale. Also, there is no difference in social intelligence due to the difference in sex, while a difference in social intelligence scores due to educational level. The research concluded with the need for more studies of this type of crime in order to assess its incidence and to find potential methods to reduce and minimize it.

هدف الدراسة إلى معرفة مستوى ودرجة الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال، تكونت عينة الدراسة من (30) محبوس ماکثین بمؤسسة الوقاية بخميس مليانة، تم اختيارها بطريقة قصدية، تم تطبيق مقياس الذكاء الاجتماعي. بينت نتائج الدراسة وجود درجات مرتفعة على مقياس الذكاء الاجتماعي لدى أفراد العينة.

كما توصلت الدراسة أيضا، إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس في مستوى الذكاء الاجتماعي، مع وجود فروق في درجات الذكاء الاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

في نهاية البحث اقترحنا ضرورة القيام بمزيد من الدراسات الميدانية لهذا النوع من الجرائم قصد معرفة حجمها، ودرجة انتشارها، مع إيجاد وابتكار أساليب للخفض والتقليل منها.

Keywords : social intelligence- criminal- swindle-fraud

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاجتماعي- مجرم- النصب- الاحتيال

1. مقدمة

إن ظاهرة الانحراف والجريمة من الظواهر التي تواجه جميع المجتمعات النامية والمتقدمة منها، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لمواجهتها، إلا أنها لاتزال في تزايد مستمر، والإحصائيات الخاصة بالانحراف والجريمة تشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد حالات السلوك المنحرف، ولأن أبسط مفهوم لها عدوان فإن اهتمام المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها قديم يرتد إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات.

ولم يتخذ هذا الاهتمام بطبيعة الحال شكل الدراسة العلمية، الرامية إلى تفسير الظاهرة الإجرامية واستقصاء أسبابها ووسائل مكافحتها، وإنما اتخذ شكل الأفكار، حوله ظاهرة الجريمة، دون التعمق في دراسة الظاهرة نفسها لاستجلاء أسبابها ووسائل مواجهتها.

وقد اختلفت المذاهب حول تحديد نوع العوامل الإجرامية، ودوافع ارتكابها، كون للسلوك الإجرامي أسبابه الموضوعية، والذاتية التي تتجسد في المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والدينية، والحضارية، والنفسية، والبيولوجية ولكل من هذه الأسباب مدارسها واتجاهاتها وموضوعاتها العلمية المتخصصة.

ومن ضمن هذه الجرائم التي تم التركيز عليها في الدراسات النفسية والاجتماعية، نجد جرائم النصب والاحتيال، والتي تعد من الجرائم التقليدية، ولكنها أخذت طابعا متميزا بين الجرائم الأخرى، نظرا لاستنادها وارتكازها على مقومات، وأعمال ذهنية، وتفنن ابتكاري، وقدرات مهارية، يمارسها الفرد المحتال، بالإضافة إلى قدرته على تكيف هذه الأساليب والوسائل بما يتلاءم مع التطورات التقنية الحديثة والمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والحضارية (الحبوش، 2001، ص. 112).

ولما كانت جريمة النصب والاحتيال من الجرائم التي لا يكاد يخلو أي مجتمع منها، يعد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات، فيه من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، التي قد تؤدي إلى وقوع كثير من أفرادها، بين أيدي أصحاب هذا النوع من الجرائم، ونظرا لخطورة شخصية النصاب والمحتال، وقدرته العالية على ربط وبناء تلك العلاقات الاجتماعية مع ضحاياه، مستثمرا في ذلك كل قدراته العقلية والذهنية، والتي بواسطتها يستطيع أن يخفي حقيقته الإجرامية وشخصيته السيكوباتية، ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة الحالية وتناولت موضوع الذكاء الاجتماعي لدى عينة من مجرمي النصب والاحتيال ولقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

2. إشكالية الدراسة

تعد الجريمة من الظواهر التي حظيت بالدراسة والتقصي، وتوجهت إليها أبحاث العلماء حيث أولوها عناية خاصة، كمجال وحقل مهم يستدعي تسليط الضوء عليها، في محاولة لتفسيرها وفهم أبعادها وسيرورتها، وفقا لتغيرات النفسية والحركات الاجتماعية في توليفة نفس اجتماعية لهذه الظاهرة، فحاولوا فهم أشكالها، والوقوف على مسبباتها، والعوامل الكامنة وراء ارتكابها، وأثارها وانعكاساتها، على الفرد بوجه خاص والمجتمع على صعيد عام.

فالجريمة وكظاهرة نفس - اجتماعية تحتاج إلى دراسات معمقة، ومكثفة بغرض الوصول إلى الأسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا الفعل، وكذلك دراسته كسلوك فردي ناشئ عن إرادة إجرامية، والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست نتاج عامل فحسب، وإنما هو تداخل مجموعة من العوامل التي تختلف باختلاف الجريمة في حد ذاتها وباختلاف مقترفيها.

وكثيرة هي الدراسات التي تناولتها بالتحليل والتدقيق في عمومها أو بالتطرق إلى نوع دون الآخر، ومن أمثلة هذه الدراسات نذكر دراسة Lombroso (1875) الذي حاول من خلالها أن يبين في كتابه (الرجل المجرم) نظريته الكبرى التي تميز المجرم عضويا ونفسيا عن باقي الأفراد، وقد ساهم Bolby (1953) من جهته في فهم سيرورة الجريمة من خلال مفهوم الارتباط الذي يعد ميل أولي عند الطفل للبحث عن الاتصال مع الآخرين وحاول أيضا تبرير ظهور

الصراعات بنقص العاطفة الأبوية نحو الأطفال أو المواقف الصارمة جدا نحوهم. ويدعمه في هذا الطرح Ashbourne (1952) الذي حاول أن يفسر الاجرام بالرجوع إلى سن الطفولة.

أما Jeffrey فقد حاول الربط بين علم النفس والاجتماع، لتفسير الظاهرة الإجرامية، واعتمد على مفهوم (لا شخصية العلاقات الاجتماعية)، أي أن العلاقات تفقد صدقها عندما يشعر الفرد وسط الجماعة التي ينتمي إليها بالاغتراب، الذي يعد أهم المفاهيم التي تجمع بين كل النظريات المفسرة للجريمة، سواء في المجال الطب العقلي وعلم النفس وعلم الاجتماع.

وفي دراسة بدران وعسكر (2003) فقد أكدوا أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والاضطرابات النفسية، التي يعاني منها البعض كالانبطاطية والانطوائية وحب السيطرة.

بينت دراسة الصنيع (1993) أن العوامل المتعلقة بخصائص الشخصية، كالذكاء والكذب والعصابية لها دور رئيسي في ارتكاب الجريمة. وأما دراسة Osuna و Louna (1993) فقد كشفت على أن الاندفاع والانتباه والإدراك من خصائص الشخصية التي تميز الأشخاص المصنفين بالسلوك الإجرامي.

كما تبين أن هناك تأثيرات متباينة لخصائص الشخصية، على ارتكاب الجريمة وتتوقف هذه التأثيرات على درجة ترسيخ هذه الخصائص، في نفوس المجرمين خلال طفولتهم، وعبر مراحل نموهم، التي تتضمن عمليات الاتصال بالواقع الاجتماعي المحيط، واكتساب الخبرات والتجارب التي تؤثر في تنشئتهم، والتي بدورها ترتبط ارتباطا مباشرا بسلوك الجريمة (الحري، 2000، ص.3).

وفي دراسة قام بها (حتول، 2004) بعنوان أنماط السلوك الإجرامي وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في (جرائم القتل جرائم السرقة جرائم الرشوة الجرائم الجنسية جرائم المخدرات) والمتغيرات الشخصية التي شملت السيكوباتية والعدوانية والسيطرة وقوة الأنا واستخدام الباحث المنهج الوصفي واستخدم الباحث المنهج الوصفي بشقيه السببي والمقارن وشملت العينة 130 سجين من نزلاء سجون المنطقة الغربية وقد استخدم الباحث مقياس مينسوتا متعدد الواجه وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية في متوسطات درجات السيكوباتية والعدوانية والسيطرة ومتغير قوة الأنا لدى عينات المجرمين تعزى للاختلاف في أنماط السلوك الإجرامي المرتكب.

وحسب دراسة أجراها (القحطاني، 2009) بعنوان العوامل الشخصية الكبرى وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى مرتكبي الجرائم في سجن الحائر بمدينة الرياض حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى في علاقتها بالتوافق النفسي لدى عينة من مرتكبي جرائم السرقات واستخدم الباحث مقياس العوامل

الخمسة الكبرى للشخصية وشملت عينة الدراسة 325 نزيلا وقد توصلت الدراسة إلى أن مرتكبي جريمة السرقة يعانون من اختلالات اضطرابات سلوكية تؤدي بهم إلى تكرار ارتكاب هذه الجرائم.

وأشارت نتائج دراسة قام بها (الزعيبي، 2010) بعنوان فعالية برنامج معرفي السلوكي لتعديل بعض خصائص الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية برنامج سلوكي في تعديل بعض خصائص الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي لدى سجينات السعوديات بسجن النساء بمدينة الرياض واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي وتكونت عينة الدراسة الشبه التجريبية من 12 سجينة باختلاف جرائمهن ومدة محكوميتهن وتراوحت أعمارهم بين 19-45 سنة وتمثل أدوات الدراسة في برنامج معرفي سلوكي لتعديل القلق و العدوانية ومقياس القلق العدوانية ومقياس الذكاء واستمارة الحالة الاجتماعية للسجينات وقد بينت النتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس العدوانية (قبل-بعد) لصالح التطبيق البعدي كما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متزوجات وغير متزوجات على نفس المقياس.

وفي دراسة قامت بها (سليد، 1998) بعنوان دراسة بعض الخصائص الشخصية والذكاء لدى مرتكبات الجرائم بسجن مكة المكرمة هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية والذكاء لدى مرتكبي الجرائم من نزيلات سجن مكة المكرمة ومقارنتها بالعاديات واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتكونت عينة البحث من 50 سجينة و100 امرأة عادية حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في الخصائص الشخصية للسجينات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعمر ونوع الجريمة كما توصلت كذلك إلى وجود فروق دالة في مستوى الذكاء للسجينات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي والعمر وكذلك عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين الخصائص الشخصية والذكاء لدى السجينات.

ومن خلال كل هذه الدراسات والتي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر، والتي أتى بها العلماء والباحثين في ميدان الجريمة، يتبين على أنها تصب في قوالب مختلفة تارة، ومتضاربة تارة أخرى، فهي في عمومها تحاول أن تبرز حيثيات الفعل الإجرامي، وكذا العوامل الكامنة وراء المجرم من حيث تكوينه وبناءه.

ولكن وبعد التأمل الجيد لكل هذه الدراسات، نجد أنها تشترك جميعها في محاولة لبناء بروفيل، أو تصور عام، على كون الجريمة ونخص بالذكر هنا المجرم بشكل أدق، على أنه ذاك الشخص الذي يقدم لنا بالمظهر المرعب، والشخصية والسلوك السيء، إضافة لكونه عنصر غير متجانس اجتماعيا يسهل تمييزه، ومن هنا ولو أخذنا بهذا الطرح سنجد أنفسنا أمام تساؤل حتمي، يتجلى لنا وهو عن كيفية وقوع الأفراد لضحايا بعض العمليات الإجرامية، ولتقريب الصور أفضل فنحن هنا نتحدث عن جرائم النصب والاحتيال، هذه الأخيرة والتي يتميز مرتكبوها بالشكل المقبول، والقدرة على تبني وإظهار السلوكيات الجيدة أمام ضحاياهم، مسقطينا بذلك كل التصورات التي يبينها ويتبناها الأشخاص عن المجرمين، حيث تعتبر قدرتهم على ربط العلاقات مع ضحاياهم رهيبه، لدرجة تمكنهم من استغلالهم وتضليل وتشويش الأمور عليهم، وهذا ما سيدفعنا لتساؤل هنا عن نوعية المهارات والقدرات التي يمتلكها

هؤلاء النوع من المجرمين والتي يظهر ويبرز من أهمها هنا الذكاء ،وبالأخص نوع محدد من الذكاء ألا وهو الذكاء الاجتماعي، هذا الأخير والذي يعتبر الحلقة البارزة في العلاقة بين الضحية والمجرم في هذا النوع من الجرائم. ومن هنا وبعد كل هذه التجليات، انطلاقاً من هذه الأدبيات، نتناول في هذه الدراسة مستوى الذكاء الاجتماعي عند مجرمي النصب والاحتيال لدى عينة من نزلاء المؤسسة العقابية، وعليه تم طرح التساؤلات التالية:

- ما هو مستوى الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال؟
- هل تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف الجنس لدى مجرمي النصب والاحتيال؟
- هل تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف المستوى التعليمي لدى مجرمي النصب والاحتيال؟

3.الفرضيات

- 3.1. مستوى الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال فوق المتوسط لدى مجرمي النصب والاحتيال
- 3.2. تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف الجنس لدى مجرمي النصب والاحتيال
- 3.3. تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف المستوى التعليمي لدى مجرمي النصب والاحتيال.

4.أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على الذكاء الاجتماعي التي يتميز بها مرتكبي جرائم النصب والاحتيال.
- ✓ التعرف على الذكاء الاجتماعي لدى مرتكبي جرائم النصب والاحتيال باختلاف الجنس، وكذلك مع اختلاف المستوى التعليمي.

5.أهمية الدراسة

- ✓ معرفة المهارات وكذا القدرات، التي يميز بها مجرمي النصب والاحتيال، وخاصة في جانب الذكاء الاجتماعي، حيث يعتبر هذا الأخير حلقة الوصل بين مجرم والضحية.
- ✓ مساعدة الجهات الأمنية المختصة في هذا النوع من الجرائم، وهذا بتوفير معطيات علمية، في جوانب معينة من شخصية المجرم (درجة ذكائهم الاجتماعي)، وهذا يساعدهم على رسم وبناء بروفييل متكامل، من أجل تقصي وتقصي المجرمي من هذا النوع، ولما لا إمكانية تنبؤ واستباقية جرائمهم.
- ✓ دراسة المجرمين بشكل عام ومجرمي النصب والاحتيال بشكل خاص، في مواطن قوتهم، من حيث قدراتهم وبالتحديد في درجة ذكائهم الاجتماعي، لا كما هو معتاد دراستهم في نقاط ضعفهم وتشوهاتهم الخلقية والعقلية.
- ✓ إمكانية استعمال واستغلال نتائج هذه الدراسة في بناء برامج، تطبق على هذا نوع من المجرمي، أثناء تأدية فترة عقوبتهم، تساعدهم على استغلال قدراتهم في مجال الذكاء الاجتماعي، للتكيف داخل المجتمع بعد قضاء فترة عقوبتهم واستغلالها في الجوانب الإيجابية وتسييرها في القنوات السليمة لها.

6. تحديد المفاهيم

1.6. النصب والاحتيال

استيلاء الجاني على مال يحوزه غيره، عن طريق استعمال إحدى وسائل التدليس التي حددها القانون على سبيل الحصر، وذلك بنية تملك هذا المال مجمع اللغة العربية (معجم القانون، 1999).

وعرف بعضهم النصب هو الاستيلاء على منقول مملوك للغير بخداع المجني عليه وحمله على تسليمه (حسني محمود نجيب، 1988، ص. 990).

"كل فعل باشره الجاني بنفسه أو بغيره ويتوصل من خلاله إلى تسليم مال منقول مملوك للغير بدون وجه حق باستعمال وسائل الخداع التي نص عليها القانون والتي يقع المجني عليها نتيجةها من الغلط للتسليم" (حبوش، 2001، ص. 195).

"سلوك تفاعلي يقع بين فردين يشتركان في فعل إجماعي واحد ولفترة قصيرة من الزمن يكون أحدهما مستخدماً أسلوب الاستمالة أو الإغراء" المحتال (من طرف ثانٍ يشترك معه في فعل اجتماعي محدد) الضحية (من أجل الحصول على المال أو أي شيء قيم يمتلكه وذلك عن طريق الخداع أو الغش أو الكذب أو التحريف) (العمر، 2006، ص. 111).

وحسب الدراسة الحالية: ذاك السلوك والفعل، الذي يقوم به مجرمي النصب والاحتيال، من أجل تحقيق رغباتهم وأهدافهم، سواء من أجل هدف مادي معروف، أو معنوي مكنون، مستغلين بذلك كل قدراتهم ومهاراتهم العقلية، وكذا أساليبهم وحيلهم المخادعة.

2.6. الذكاء الاجتماعي

ويحدد (زهران، 1984) الذكاء الاجتماعي في القدرة على إدراك العلاقات الاجتماعية، وفهم الناس، والتعامل معهم، وحسن التصرف في المواقف الاجتماعية مما يؤدي إلى التوافق الاجتماعي ونجاح الفرد في حياته الاجتماعية.

وتعرفه (أبوناشي، 2001) بأنه القدرة على التعامل مع الأفراد، والتي تظهر في القدرة على إصدار الأحكام في المواقف الاجتماعية المختلفة، والقدرة على ملاحظة السلوك الإنساني، والقدرة على التعرف على المواقف الاجتماعية المتشابهة والمختلفة، والقدرة على التعرف على التعبيرات الانفعالية لدى الأفراد.

وتحدده (الفتاح، 2001) بأنه استعداد معرفي اجتماعي وجداني، ينضج بالتعلم، ويمكن الفرد من إدراك أفكار وانفعالات الآخرين، بالاتصال غير اللفظي والاستجابة بما يتلاءم وهذا الإدراك مع القدرة على تذكر الأسماء والوجوه والقدرة على التصرف وحل المشكلات الاجتماعية.

ويعرفه (العزیز، 2003) بأنه قدرة الفرد على فهم السلوك اللفظي والغير اللفظي للآخرين، والوعي بالعلاقات بين الأشخاص، وقدرته على التأثير في الآخرين، حال التفاعل معهم مما يؤدي للتوافق الاجتماعي، وتحقيق الفرد لأهدافه القصيرة والبعيدة المدى.

ويعرف في الدراسة الحالية على أنه الدرجة التي يتحصل عليها مجرمي النصب والاحتيال، في مقياس الذكاء الاجتماعي، وهذا وفق أبعاده (معالجة المعلومات الاجتماعية، الوعي الاجتماعي، فعالية الذات الاجتماعية، التعاطف الاجتماعي، حل المشكلات الاجتماعية) والتي جاءت على شكل (81) بندا.

1.7. الإجراءات المنهجية

1.7.1. منهج الدراسة

كل دراسة تحتاج إلى منهج قائم في ذاته، والذي يعتبر كخطوة مهمة يقوم بها أي باحث للحصول على نتائج أكثر دقة وتنظيم، ومن أجل تحقيق هذه الدراسة الحالية التي تناولت موضوع الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال، دراسة ميدانية بمؤسسة الوقاية بخميس مليانة ولاية عين الدفلى، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لارتباطه بدراسة الموضوعات المتعلقة بالمجالات الإنسانية ووصفها كما هي في الواقع من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، فهذا المنهج يعتمد على جمع البيانات من خلال استجواب عينة كبيرة من الأفراد ومن ثم تبويبها وتحليلها وتفسيرها.

2.7. عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (30) محبوس نزلاء مؤسسة الوقاية بخميس مليانة، حيث تم اختيارهم بطريقة قصدية، نعرض مميزاتهما فيما يلي.

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكور	15	50
إناث	15	50
المجموع	30	100

الجدول 3: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	%
متوسط	11	37
ثانوي	12	40
جامعي	07	23
المجموع	30	100

3.7. أداة الدراسة: مقياس الذكاء الاجتماعي

مقياس الذكاء الاجتماعي من إعداد السيد أبو هاشم متكون من 90 بندا اعتمادا على الدراسات السابقة الأجنبية والعربية وتم عرض المقياس في صورته الأولى على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم 10 محكمين في كليتي التربية جامعتي الزقازيق مصر والملك سعود المملكة العربية السعودية وقد تم حذف 9 بنود منها وذلك لتشابه مضمونها مع المفردات أخرى وقد بلغت نسبة اتفاق المحكمين على المقياس بين (90% و100%) وأصبح المقياس في صورته النهائية 81 بندا،

واختير مقياس الاختيار بين خمس بدائل (لا أوافق بشدة، لا أوافق، غير متأكد، أوافق، أوافق بشدة) وجميع المفردات في الاتجاه الإيجابي ما عدا المفردات أرقام (1,5,7,11,15) في الاتجاه السلبي.

وتشير الدرجة المرتفعة إلى ذكاء اجتماعي مرتفع حيث يختار المفحوص بوضع إشارة (X) في الخانة الموضحة في العمود ليتم حساب الدرجة الكلية له على المقياس بجمع جميع درجاته على البدائل الخمسة حيث تدل الدرجة الكلية على المقياس بجمع جميع درجاته على البدائل الخمسة حيث تدل الدرجة المرتفعة على المستوى ذكاء اجتماعي مرتفع والعكس صحيح.

ويتكون من خمسة ابعاد هي:

معالجة المعلومات الاجتماعية (1,7,13,19,25,31,37,43,49,55,61,67,73)

المهارات الاجتماعية (2,8,14,20,26,32,38,44,50,56,62,68,74)

الوعي الاجتماعي (3,9,15,21,27,33,39,45,51,57,63,69,75)

فعالية الذات الاجتماعية (4,10,16,22,28,34,40,46,52,58,64,70,76,81,79)

التعاطف الاجتماعي (5,11,17,23,29,35,41,47,53,59,65,71)

حل المشكلات الاجتماعية (6,12,18,24,30,36,42,48,54,60,66,72,78,80)

وفيما يخص طريقة تصحيح الإجابات حول مستوى الذكاء الاجتماعي الموجود لديهم تمنح 01 درجة لكل فقرة عند الإجابة لا أوافق بشدة، و02 درجتين عند ما تكون الإجابة لا أوافق و03 درجات عندما تكون الإجابة بغير متأكد، و04 درجات عندما تكون الإجابة أوافق، و05 درجات عندما تكون الإجابة أوافق بشدة.

كما يمكن أن يصنف مستوى الذكاء الاجتماعي بعد جمع النقاط المقابلة لجميع بنود المقياس في حالتين وهما: مستوى منخفض من الذكاء الاجتماعي بعد أن يتحصل المستجيب على علامة تتراوح ما بين (81-243). مستوى مرتفع من الذكاء الاجتماعي بعد أن يتحصل المستجيب على علامة تتراوح ما بين (244-405).

تم حساب ثبات المكونات الفرعية عن طريق حساب معامل ألفا لكل مكون على حدة وتراوح قيم معاملات الثبات للمكونات الستة الفرعية للعيينة المصرية ما بين 0.739 و0.874 وبلغت الدرجة الكلية لمعامل الثبات 0.946، بينما تراوحت قيم معاملات الثبات للعيينة السعودية ما بين 0.592 و0.873 وبلغ معامل ثبات الدرجة الكلية 0.934.

في الدراسة الحالية، تم التأكد من صدق وتباث المقياس على عينة قدرت بـ 20 محبوس، تم اختبار خصائصه السيكومترية، بعد عرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المحكمين من جامعة الجزائر (2) والذي بلغ عددهم (05)، والتي نتج عنها نسبة اتفاق بينهم على مفرداته وبنائه العام وكذا صلاحه للتداول في البيئة الجزائرية بشكل عام وموضوع الدراسة بشكل خاص والتي تتجاوزته (90%).

وتم تحقق من ثبات مقياس الذكاء الاجتماعي من خلال طريقة التجزئة النصفية. حيث جزئت فقرات المقياس إلى جزئين، يمثل الجزء الأول الأسئلة الفردية والثاني الأسئلة الزوجية، تم بعدها بحساب معامل الارتباط بيرسون بين الدرجات، وقد قدر معامل الثبات (0.93) وهو معامل ثبات مرتفع ودال.

3.7. المجال الزمني والمكاني للدراسة

استغرقت الدراسة من شهر جانفي إلى شهر ماي 2018، وتم إجرائها بمؤسسة الوقاية بعين الدفلى، وذلك بعد الحصول على تراخيص من الجهات مخولة لذلك. مؤسسة الوقاية عين الدفلى تقع ببلدية عين الدفلى. وهي مخصصة لاستقبال المساجين من فئة المتهمين والمحكوم عليهم الذين لا تفوق باقي عقوبتهم سنتين، عدد المسجونين داخلها 485 محبوس في مختلف الجرائم.

5.7. المعالجة الإحصائية

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الإدارة الإحصائية التالية:
التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
اختبار T.test لعينة واحدة لتحديد مستوى الذكاء الاجتماعي لدى عينة الدراسة.
اختبار T.test لعينتين مستقلتين لتحديد الفرق في الذكاء الاجتماعي حسب الجنس.
تحليل تباين Anova لاختبار الفروق في الذكاء الاجتماعي حسب المستوى التعليمي.

8. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

1.8. نتائج الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يتصف مستوى الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال فوق المتوسط

الجدول 4: مستوى الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال

المتغير	المتوسط الافتراضي	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T.TEST	مستوى الدلالة
الذكاء الاجتماعي	243	260	37.57	2,561	0,016 دال

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للذكاء الاجتماعي والذي قدر بـ 243 هو أكبر من المتوسط الافتراضي (الذي قدر بـ 260، وهو فرق حقيقي بحيث بلغ T.TEST (2,56) وهو دال عند المستوى 0,05، وعليه تحققت الفرضية الأولى، يظهر الذكاء الاجتماعي فوق المتوسط لدى مجرمي النصب والاحتيال.

تتفق هذه النتائج وطبيعة الجرائم التي يقترفها مجرمي النصب والاحتيال، والتي مبناهما ومصدرها الأساسي ربط وبناء العلاقات مع ضحاياهم، هذه الأخيرة والتي تتطلب من المجرم في حد ذاته قدرات ومهارات عقلية وذهنية تمكنه من نسج حباله وبناء وتصوير أوهام لضحاياه، والتي يستعين فيها بكل مهاراته اللغوية وفعاليتها الذاتية، وكذا قدراته على الإيهام بحل المشاكل الاجتماعية وهذا في قالب وتمثيلية تعاطفية، كل هذه القدرات وكفاءات الاجتماعية وغيرها لدى هذا النوع من المجرمي وإن دلت وإنما تدل على ذكائه الاجتماعي المرتفع بشكل خاص وذكائه بشكل عام ومن الدراسات التي توافق وتؤكد هذه النتائج دراسة أجراها كورنيل (Cornell 1992) لفحص العلاقة بين الذكاء المرتفع والاحتيال على عينة (157) شابا ارتكبوا جرائم خطيرة في فرجينيا وقسمت العينة إلى ثلاثة مجموعات مجموعة تتكون من (77) فردا ارتكبوا جرائم عنف خطيرة ومجموعتي مقارنة تتكون من (80) ارتكبوا جرائم تتعلق بالشيكات، أي جرائم لا تتسم بالعنف، وأخذت الدراسة البيانات من السجلات التي توجد نسبة الذكاء وذلك على مقياس وكسلر، وتوصلت إلى أنه لا يوجد ارتباط بين الذكاء والجنوح الحاد، وذلك لأن معظم الجانحين لديه ذكاء تحت المتوسط، ولكن وجود أن هناك علاقة قوية بين الذكاء والاحتيال وقد خلص أيضا العالم الأمريكي Sutherland إلى عدم الربط بين معدل الذكاء والسلوك الإجرامي من خلال دراسة شملت حوالي 175000 مجرم بين عامي 1925 و1928. وقد ذكر أن نسبة ضعاف العقول بين عينة الدراسة لم تتعدى 20%

لكن هناك من دراسات أخرى خالفت وهناك من الدراسات ما قطعت بوجود هذه الصلة. ففي مطلع القرن العشرين ذهب Goddard على ما سنرى حين دراسة الوراثة الإجرامية - إلى التأكيد على أن معظم الأفراد الجانحين من ذوي العقليات الضعيفة وأن 89% من نزلاء المؤسسات العقابية الأمريكية من الأغبياء أو ناقصي العقول. الأمر الذي أثبتته دراسة العالم Gluek على نحو 608 من نزلاء Sing، إذ قرر أن ما يزيد على 59% هم من المصابين بمرض وشذوذ عقلي، وحوالي 28.1% من المصابين بالهوس، و18.9% من السيكيوباتيين.

وبين عامي 1930 و1940 أجرى العالم Banaly دراسة على نزلاء ذات السجن أثبت خلالها أن 1% منهم مصابون بالهوس، ونحو 20% غير ناضجين عاطفياً، و17% منهم من السيكيوباتيين.

والحقيقة أن هذا الاتجاه معيب ومنتقد. فقد تبين أن النتائج التي أسفرت عنها هذه الإحصاءات لم تكن دقيقة، إلا أنها استخلصت على أساس عدد الذين تم القبض عليهم وإدانته، وليس على أساس عدد الجرائم المرتكبة بالفعل. فضلاً عن أن كثيراً من المجرمين الأذكياء هم الذين يفلتون من أيدي رجال العدالة، أما ضعاف العقول فيكونون عرضة للقبض عليهم، وبالتالي فإنهم يكونون نسبة كبيرة من نزلاء المؤسسات العقابية، الأمر الذي يلقي ظللاً من الشك حول مدى قيمة النتائج المستخلصة من هذه الإحصاءات. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه لم يقدم لنا تفسيراً لعدم ارتكاب كثير من ضعاف العقول للجرائم، ولو صح الربط الحتمي بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي لوجب أن يندفع كل ضعاف العقول إلى تيار الجريمة وهو ما يناقضه الواقع.

2.8. عرض نتائج الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف الجنس لدى مجرمي النصب والاحتيال

الجدول 6: نتائج اختبار T لتحديد الفرق بين الجنسين في الذكاء الاجتماعي لدى افراد العينة

الجنس	N	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	T.TEST	مستوى الدلالة
ذكر	15	265,87	35.56	0,76	0,44 غير دال
أنثى	15	255,27	39.99		

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط حسابي للذكاء الاجتماعي لدى الذكور قدر بـ 265,87 بانحراف معياري 35.56 ، بينما قدر المتوسط الحسابي للذكاء الاجتماعي لدى الاناث 255,27 بانحراف معياري 39.99، ورغم وجود فرق الى ان قيمة T.TEST (0,76) تدل على ان الفرق غير دال احصائيا بمعنى K لا يوجد فروق يعزى لمتغير الجنس في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى افراد العينة، وعليه لم تتحقق الفرضية الثانية.

ويمكن أن نرجع عدم وجود هذه الفروق إلى كون هذا النوع من الجرائم يطغى عليه الجانب العقلي واللغوي للفرد، على حساب المظهر الخارجي ونوع الجنس، حتى وإن كان هذا المتغير الأخير لا يهمله أصحاب هذا النوع من الجرائم، فمجرمي النصب والاحتيال وباختلاف جنسهم يستعملون أسلوب اللين والرفق ويتعدون على القوة والعنف في استدراج ضحاياهم هذه الصفات والتي لا تبقى حكرا على جنس على حساب الاخر بل تتداخل وتنصهر فيما بينها فكلما المجرمي سوءا كانوا من الذكور أو الإناث هم متفقون على نفس الأنواع من الأساليب وطرق في استدراج ضحاياهم ، وبتغير الجنس بينهم لا يعدوا أن يكون سوى قناة تمر فيها تلك الطرق والأساليب الاحتيال وتتفق نتائج هذه الدراسة مع جاءت به كلمن دراسة: عسقول (2009)، و(Birknerova, 2011) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الاجتماعي تعزى لمتغير الجنس. وكذا دراسة الخزندار (2002) في عدم وجود فروق بين الجنسين في الذكاء الاجتماعي والشخصي واختلفت ونتيجة دراسة (Saxena & Jain, 2013) ودراسة أبي عمشة (2013) اللتان أشارتا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الاجتماعي تعزى للجنس ولصالح الإناث.

3.8. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: تختلف درجة الذكاء الاجتماعي باختلاف المستوى التعليمي (متوسط، ثانوي، جامعي) لدى مجرمي النصب والاحتيال.

الجدول 7: متوسط الذكاء الاجتماعي حسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	فروق المتوسطات بين المجموعات	الخطأ المعياري	دلالة المعنوية	الثقة عند 95 بالمئة المنخفض	الثقة عند 95 بالمئة العالي
الثانوي	-36,246	11,599	.015	-66,29	-6,20
الجامعي	-69,686	13,590	.000	-104,88	-34,49

المتوسط	36,246	11,599	.015	6,20	-66,29
الجامعي	-33,440	12,928	.050	-66,92	.04
المتوسط	69,686	13,590	.000	34,49	104,88
الجامعي	33,440	12,928	.050	-04	66,92

وباستخدام اختبار scheffè لمعرفة اتجاه الفروق لصالح أي مجموعة، تبين أنها جاءت لصالح المستوى الجامعي حيث قدر اختلاف المتوسطات بين المستوى الجامعي والمتوسط بـ 69,68 أما اختلاف بين المتوسطات بين المستوى الجامعي والثانوي قدر بـ 33,44 وكلها دالة عند المستوى 0,05 ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن الفرق جاء لصالح المستوى الجامعي لكونه أخذ أعلى فرق بين المتوسطات 69,68.

الجدول 8: الفروق في درجة الذكاء الاجتماعي حسب متغير المستوى التعليمي

الذكاء الاجتماعي	مجموع مربعات	درجة الحرية df	مربع المتوسطات	F	مستوى الدلالة
داخل المجموعات	20415,84	2	10207,92		
ما بين المجموعات	20531,52	27	760,42	13,424	0,000
المجموع	40947,36	29			

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التباين بين المجموعات قدر بـ (13,424) بمستوى دلالة (0,000)، بالتالي توجد فروق في متغير الذكاء الاجتماعي حسب المستويات التعليمية. وعليه، فقد تحققت الفرضية الثالثة. يوجد فرق في الذكاء الاجتماعي لدى مجرمي النصب والاحتيال يعزو للمستوى التعليمي، وحسب النتائج أعلى متوسط تم تسجيله لدى الجامعيين منهم.

ذلك لأن مجرم النصب والاحتيال في سباق دائم مع الزمن، فهو يسعى جاهدا لاستخدام كل ما لديه من معارف وعلوم، سواء للاستفادة منها، أو لإخفاء جرمه وحقيقته، أو تحقيق أكبر كسب من الأهداف وما المستوى التعليمي زيادة في قدراته وكفائه الاحتيالية والإجرامية تمكنه من توسيع شبكته الإجرامية على أكبر عدد من فئات وشرائح المجتمع وهذا بتقمصه لأدوار وشخصيات مختلفة كالطبيب أو محامي والتي لا يستطيع تقمصها لولا مستواه التعليمي إضافة لكون المستوى التعليمي يعتبر زيادة وقيمة مضافة لقدرات الشخص سواء من الجانب الذكائي أو الاجتماعي وقد بحثنا عن دراسات تتوافق ودراستنا الحالية ولكن على حد علمنا لم نتحصل عليها ونحن نجهل سبب هل هو لخلو المكتبات والبحوث من هذا النوع من الدراسات أو لقصر وعدم اتساع دائرة بحثنا ومع هذا وجدنا بعض

الدراسة التي خالفت نتائج بحثنا كالدراسة (معاوية، 2000) والتي أشارت إلى ان غالبية مرتكبي جرائم القتل هم من ذوي المستوى التعليمي الأمي.

9. خاتمة

بعد عرض ومناقشة النتائج وبعد كل ما جاء فيها من جوانب نظرية وتطبيقية ميدانية نستنتج ونستخلص أن مجرمي النصب والاحتيال يتميزون بجملة من القدرات والمهارات العقلية والاجتماعية، والتي تمكنهم من ارتكاب جرائمهم، وإيقاع ضحاياهم، وتعتبر هذه من الميزات التي تميزهم عن باقي الأنواع من المجرمين، حيث يمكنهم إخفاء شخصيتهم الأنانية السيكوباتية المضادة للمجتمع عن ضحاياهم، وهذا ما اثبتته نتائجهم المرتفعة على مقياس الذكاء الاجتماعي الذي طبق عليهم، والذي على الرغم من احتوائه على ابعاد، تتحدث عن الوعي والتعاطف الاجتماعي، لم يغير أو يحدث فروق في النتائج، وهذا ما يجعلنا نعيد التفكير والصياغة في النتائج والنظريات المسقطة على المجرمين بصفة عام، والانتقال من الدراسات المعممة الى الدراسات المتخصصة، وما النتائج المحصل عليها من هذا البحث الى دليل وبرهان على ذلك.

تبين أيضا من هذه البحث أن المستوى التعليمي يحدث فروق في مستوى ودرجة الذكاء الاجتماعي، لدى هذا النوع من المجرمين، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لديهم صاحبه ذلك ارتفاع في درجة ذكائهم الاجتماعي، ويمكن أن نرجع ذلك أنه كون كلما زادت الدرجة والمستوى التعليمي للفرد المجرم صاحبه ذلك زيادة في مستوى معارفه وقدراته التواصلية والاجتماعية، وكذا مهاراته اللغوية واللفظية، والتي تنعكس على نوع جرائمه ونطاقها وكذا شريحة ونوع ضحاياها.

انطلاقا مما سبق، ونحن مدركون اننا نعيش في عالم وعصر يتميز بالحركية المتسارعة، وبالقيم والثوابت المتداخلة، وبانحصار الحدود والهواة بين الأفراد، هذا الزمان الذي لم يعيشه لمبروزا وشيلدون وغيرهم من دراسي الجريمة بصفة عامة، والمجرمين بصفة خاصة، هذا العصر الذي أصبح يسوق لصورة مجرم برؤيا ومنظور آخر حيث أصبحت تبرر اساليبهم وجرائمهم، بل حتى صارت تصطبغ وتعطى صفة البطولة، فمثلا الشاب أو الفتى المراهق الذي يتميز بقدرات ومهارات عقلية مترفعة، وذكاء اجتماعي حاد، ثم يشاهد مسلسلات كأمثال lords of fraud أو النفوذ the leverage وغيرها واحدها الكثير، سيستلهم منها معايير جديدة وتبريرات عديدة لسلوكياته وأهم شي سيرى في تلك أدوار قنوات لتفجير تلك القدرات العقلية المهارات والاجتماعية التي يكتنزها.

ان هذه الدراسة والتي جاءت في سياقها العام لدراسة المجرم، من ناحية قدراته ومهاراته بشكلها الشامل، وذكائه الاجتماعي في مضمونه الخاص، الا انها في الحقيقة كانت محاولة لكسر صورة النمطية، في الدراسات الاكاديمية التي تناولت المجرم والجريمة، والذي تربط في أغلبها بمتغيرات سلبية أن صحة التعبير، فالمجرم دائما هو ذلك الشخص المشوه خلقيا، القاصر عقليا، المعادي المنسحب اجتماعيا، كل هذه الصفات وغيرها، بنت بروفييل مضلل عن هذا النوع مجرمين، وهذا مساعدتهم على إمكانية ارتكابهم لجرائمهم بأريحية. وهنا نطرح سؤال وهو كيف يمكننا الحد من بروز هذا الصنف من المجرمين؟ نعم المجرم حين يلقي عليه القبض، وتثبت إدانته سيعاقب بالحكم

المناسب له قانونا، ولكن قبل حدوث الجريمة، وتكون هذا المجرم، ماذا لو وضعت برامج تهتم بأصحاب القدرات والمهارات المتميزة، والذكاء المرتفع، في مختلف أبعاده، وتوجيه هذه الطاقات الى قنواتها السليمة، التي تساعد في بناء المجتمع، وادماج الفرد بالشكل الصحيح والايجابي له، ونكون بذلك قللنا ولو بنسبة معينة الجرائم بصفة عامة وهذا نوع من الجرائم بصفة خاصة، وعليه يمكن عرض الاقتراحات التالية:

ضرورة القيام بمزيد من الدراسات الميدانية لهذا النوع من الجرائم قصد معرفة حجمها، ودرجة انتشارها، مع اقتراح أساليب للخفض والتقليل منها.

إعادة تكيف القوانين المتعلقة بهذا النوع من الجرائم بهدف مواكبة تطورها وتطور أساليب ارتكابها. ضرورة الاعتناء أكثر بالأطفال والمراهقين ذوي الذكاء الاجتماعي المرتفع ووضعهم داخل بيئة سليمة ومنتجة تساعد على استعمال قدراتهم بشكل إيجابي ومنتج وليس بشكل إجرامي ومنحرف. ضرورة إعداد الأنشطة والبرامج الإدماج من اجل انتفاع بقدرات ومهارات هذا النوع من المجرمي بعد انتهاء فترة عقوبتهم داخل المجتمع.

المراجع

- أبو نثى، منى سعيد. (2001). الذكاء الشخصي وعلاقته بالذكاء الاجتماعي والذكاء الموضوعي. مجلة المصرية للدراسات النفسية، 22، 254-223. DOI: 10.21608/ejcg.2001.107947.223-254
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1990) تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت لبنان: دار العلم للملايين.
- الحري، بندر بن مساعد. (2000). علاقة بعض الأساليب المعاملة الوالدية ببعض خصائص شخصية الابناء من طلاب العزيز احمد على. (2003). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بكل من الدافعية التعلم والخجل والشجاعة والتحصيل الدراسي لدى طلاب التعليم الثانوي <https://search.mandumah.com>
- العمر، معن خليل. (2006). دوافع الاحتيال وأثارها الاجتماعية. من أبحاث الندوة العلمية حول مكافحة الجرائم الاحتيالية، تعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية. 111 الرياض السعودية جامعة نايف للعلوم الأمنية. <https://repository.nauss.edu.sa>
- الفيروز، أبادي. (1978). القاموس المحيط. بيروت لبنان: دار الفكر.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (2001). المصباح المنير. بيروت لبنان: لبنان ناشرون.
- المنظور، محمد بن بكر. (1988). لسان العرب المحيط. بيروت لبنان: دار الجيل.
- حبوش، طاهر الجليل. (2001). جرائم الاحتيال الأساليب الوقاية والحماية الرياض السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- حسني، محمود نجيب. (1988). شرح قانون العقوبات. القاهرة مصر: دار النهضة العربية.
- زهران، حامد عبد السلام. (1984) علم النفس الاجتماعي القاهرة مصر: عالم الكتب.
- فوقية، عبد الفتاح. (2001). الذكاء الاجتماعي لمعلمة الروضة وعلاقتها بكفاءة أدائها المجلة المصرية <https://ejcg.journals.ekb.eg>
- معجم القانون. (1999). القاهرة مصر: دار الاميرية.